الأمم المتحدة

A/C.2/56/L.14

الجمعية العامة

Distr.: Limited
2 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٩ (ب) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

جمهورية إيران الإسلامية: مشروع قرار*

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشدد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا مهما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في سعيها الفردي والجماعي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ولكفالة مشاركتها الفعالة والمفيدة في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ حديثا،

وإذ تدرك أن البلدان النامية مسؤولة أساسا عن تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني والعمل به فيما بينها، وإذ تؤكد من جديد ضرورة دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب بنهج أسلوب التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد قراراتها ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨، الذي أيدت فيه خطة عمل بوينس أيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

021101 021101 01-61740 (A)
0161740

البلدان النامية[1]، و ٤٦/١٥٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، و ٤٩/٩٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ المتعلق بعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، و ٥٠/١١٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، و ٥٢/٢٠٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ٥٤/٢٢٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وعقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة التي اتخذها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية،

وإذ تؤكد من جديد استمرارية وجاهة وصحة المبادئ والأهداف المتجسدة في برنامج عمل كاراكاس[2] الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في ١٩٨١ بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإعلان وخطة عمل سان خوسي (١٩٧٧)[3] بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التجارة والاستثمار والمالية، وإعلان وخطة عمل بالي (١٩٩٨)[4] بشأن التعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وإعلان قمة الجنوب وبرنامج عمل هافانا (٢٠٠٠)[5]، الذي أعطى أولوية قصوى للتعاون بين بلدان الجنوب لكي تكون البلدان النامية في مستوى التحديات الإنمائية الجديدة، بالإضافة إلى الإعلانات وخطط العمل الأخرى ذات الصلة،

وإذ تحيط علما بالبيان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ في اجتماعهم السنوي الرابع والعشرين[6]، المعقود في نيويورك يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، الذي أكد على تزايد أهمية ووجاهة التعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وإذ ترحب بتوافق آراء طهران الذي اعتمدته مجموعة الـ ٧٧ في الاجتماع العاشر للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان

---

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس أيرس، ٣٠ آب/ أغسطس- ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

(٢) A/36/333 و Corr.1، المرفق.

(٣) A/C.2/52/8، المرفق.

(٤) A/53/739، المرفقان الأول والثاني.

(٥) A/55/74، المرفقان الأول والثاني.

(٦) A/55/459، المرفق.

النامية[٧]، الذي عقد في طهران في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠١، والذي يدعو إلى تحقيق تكامل منهاج العمل التعاوني فيما بين بلدان الجنوب، وبناء مؤسسات أقوى في بلدان الجنوب على الصعيد العالمي، وسد الفجوة في مجالَـي المعرفة والمعلومات، وإقامة شراكات ذات قاعدة عريضة وتعبئة الدعم العالمي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

١ - **تؤيد** تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثانية عشرة[٨] والمقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى في تلك الدورة[٩]؛

٢ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب[١٠]؛

٣ - **تلاحظ مع الارتياح** الزيادة الكبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب النامية واتساع نطاق هذا التعاون كوسيلة هامة وفعالة من وسائل التعاون الدولي، وتحث، في هذا الصدد، مَن استطاع من البلدان النامية على تكثيف مبادرات التعاون التقني والاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي في مجالات كالصحة، والتعليم، والتدريب، والزراعة، والعلم، والتكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛

٤ - **تؤكد من جديد** أنه لا ينبغي النظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كبديل للتعاون بين الشمال والجنوب بل هو مكمل له، وتلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، زيادة عدد البلدان المتقدمة والمؤسسات الإنمائية الداعمة لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب باتخاذ ترتيبات ثلاثية متنوعة، منها ترتيبات الدعم المباشر أو اقتسام التكاليف، والمشاريع المشتركة في مجال البحث والتنمية وبرامج التدريب في بلد ثالث؛

٥ - **تلاحظ مع التقدير** مساهمات عدد من البلدان في الصندوق الاستئماني للتبرعات لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي صندوق بيريس غويريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وتدعو جميع البلدان إلى المساهمة في هذين الصندوقين الاستئمانيين دعما لإعادة تنشيط منهاج للعمل التعاوني فيما بين بلدان الجنوب

---

(٧) A/56/358، و Corr.1.

(٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ٣٩ (A/56/39).

(٩) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(١٠) A/56/465.

أُعِـد لفـائدة البلـدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، والبلـدان غير السـاحلية، والبلـدان الجزريـة الصغيرة النامية؛

٦ - **تـدرك** الضرورة الملحة لبناء مؤسسات أقوى في بلدان الجنوب، بما فيـها مؤسسات البحث في مجال السياسة العامة ومؤسسات التنمية ومراكز الامتياز، لا سيما على المستويات الإقليمي والأقاليمي والعالمي، والربط فيما بين هذه المؤسسات عبر ترتيبات الربط الإلكتروني، والاستفادة بطريقة أكثر فعالية من القدرة المؤسسية للجنوب، من أجل تحسين تبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات وتدفق المعلومات، وتحليل السياسات والتنسيق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الإنمائية الكبرى التي تحظى بالاهتمام المشترك؛

٧ - **تطلـب** إلى جميع المؤسسات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تبذل جهودا مشتركة ومكثفة من أجل تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب تعميما فعالا بإيلاء هذا التعاون الاهتمام المناسب عند وضع هذه البلدان لبرامجها العادية وصياغتها وتنفيذها؛

٨ - **تهيب** بجميع مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة أن تنظر في زيادة المخصصات من الموارد البشرية والتقنية والمالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وترحب، في هذا السياق، بالمقرر ٢/٢٠٠١ الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذي طلب فيه إلى مدير البرنامج الإنمائي أن ينظر، في سياق الترتيبات اللاحقة في مجال البرمجة، في استعراض تخصيص موارد إضافية للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

٩ - **تدرك** ضرورة زيادة وعي الجمهور للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم هذا التعاون بصفته شكلا نشيطا من أشكال التعاون الدولي في مجال التنمية قد يعطي معنى حقيقيا لمفهوم الملكية والشراكة، وترحب، لهذا السبب، بما ورد في توافق آراء طهران من اقتراح بإعلان العقد الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع المؤسسات والوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وسائر المؤسسات المعنية في الجنوب، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين عن الاحتياجات والأنشطة

الممكن القيام بها خلال العقد الدولي المقترح للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ويوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١١ - **تكرر** طلبها إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يكفل الحفاظ على الهوية المستقلة للوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وأن يعزز كذلك قدرتها المؤسسية بتعبئة موارد إضافية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها المتزايدة بفعالية بصفتها مركز تنسيق تابع لمنظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛

١٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين البند الفرعي المعنون ''التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية''، وتطلب، في هذا السياق، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتقديم تقرير إلى الجمعية في تلك الدورة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتقرير شامل عن تنفيذ هذا القرار.